جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل ـ كلية العلوم السياسية

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وأثرها في الاستقرار السياسي للأنظمة العربية . السودان أنموذجاً

بحث تقدمت به الطالبة
زهراء رافع شريف

الى مجلس كلية العلوم السياسية ـ جامعة الموصل
كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

إشراف
أ . م . محمد صالح شطيب

٢٠٢٤م ١٤٤٥هـ

المقدمة

إن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في البلدان العربية قد مر بمراحل بالغة الأهمية وربما في غاية التعقيد وقد يعتريها بعض الغموض لما تنطوي عليه من معطيات تعكسها ظروف كل مرحلة ، لاسيما إن هذه المؤسسة تعد من المؤسسات التي نشأت حديثا بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي ، فقد أخذت عوامل التغيير في اتجاهات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية التي تمثلت في بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى والتي تتزعم المعسكر الغربي نداً وضداً للاتحاد السوفيتي (سابقا) الذي يتزعم المعسكر الشرقي وبالشكل الذي يعكس تأثيره الصراعي والتنافسي في تحديد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في البلدان العربية وبمقتضى مصالح القوتين العظميتين ، وفي ظل هذه التحولات العالمية التي طرأت على النظام الدولي فقد أدت العوامل الداخلية والإقليمية دوراً كبيراً في تحديد دور المؤسسة العسكرية في البلدان العربية ، لاسيما إن هذه الدول قد مرت بمرحلة جديدة وهي تطبق نهجا ديمقراطياً تعدديا ، سبق وان طبقته في مرحلة ما قبل الاستقلال ولم يحالفها الحظ في الاستمرار بهذه التجربة ، لذلك اضطلعت المؤسسة العسكرية في هذه البلدان إلى دور سياسي مؤثر سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، فضلاً عن مصالح الدول الكبرى التي تقتضي إيصال النخب التي تعمل على ديمومة هذه المصالح من دون أي تهديد لها .

والهدف الاساسي من البحث هو تسليط الضوء على دور المؤسسة العسكرية قي الدول العربية ، والتأثير السلبي لهذا الدور على الاستقرار الداخلي للدول ، لذلك تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، ضم المبحث الاول اطار تعريفي بين فيه كل من مفهوم المؤسسة العسكرية وخصائصها كمطلب اول ، والعلاقة بين العسكرية والمدنية كمطلب ثاني ، فيما تناول المبحث الثاني دور المؤسسة العسكرية في الانظمة السياسية العربية وتم تقيسمه على مطلبين ، بين الأول دور المؤسسة العسكرية في الانظمة العربية واثرها على الحياة السياسية ، اما المبحث الثاني أبرز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في البلدان العربية بعد احداث الربيع العربي ، اما المبحث الثالث فقد تناول السودان كنموذج لموضوع البحث بعنوان دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوداني قسم الى مطلبين الأول ، التحديات السياسية في السودان ، والثاني آثار تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في السودان لتسليط الضوء على دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في السودان ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، والتي ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات .

اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في بيان دور المؤسسة العسكرية في الانظمة السياسية العربية ، مع اخذ السودان كنموذج لموضوع الدراسة ، حيث شكل غياب تداول السلطة وتراجع ممارسة الانظمة العربية للديمقراطية ، وتكريس حكم الفرد دوراً في تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الانظمة السياسية العربية بشكل واضح ، وهذا ادى الى الكشف عن هشاشة الانظمة العربية الحاكمة ليكون للمؤسسة العسكرية دور سياسي قوي في ادارة سدة الحكم ، وعدم الاكتفاء بوظيفتها الاساسية بحفظ الامن وتحقيق الاستقرار من اجل ديمومة استمرار النظام السياسي مستقر .

فرضية البحث

تكمن فرضية البحث في الاسباب الرئيسية لظهور الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الانظمة العربية وهو ، غياب تداول السلطة تداولاً سلمياً وتراجع ممارسة الانظمة العربية للديمقراطية ، فضلاً عن هشاشة الانظمة الحاكمة في المنطقة العربية ، جميع هذه الاسباب ادت الى ظهور الدور السياسي للمؤسسة العسكرية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في فهم اسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للأنظمة العربية ، والعوامل المساعدة لتكوين هذا الدور ، وابراز تداعيات هذا التدخل على الواقع وتأثيره بشكل سلبي .

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف من خلال بيان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الانظمة العربية ، واهمها :

١. معرفة المؤسسة العسكرية في الانظمة العربية .
٢. بيان نتائج غياب التداول السلمي للسلطة وغياب ممارسة الديمقراطية في البلدان العربية .
٣. الاطلاع على دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوداني .

منهجية البحث

لقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي لبيان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الانظمة العربية على مر التاريخ ، فضلاً عن المنهج التحليلي لتحليل حالة السودان كنموذج لموضوع الدراسة .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ، مقدمة وثلاث مباحث ، الاول بعنوان (ماهية المؤسسة العسكرية) بواقع مطلبين الاول (مفهوم المؤسسة العسكرية وخصائصها) ، والثاني (العلاقات العسكرية المدنية) ، والمبحث الثاني بعنوان (دور المؤسسة العسكرية في الانظمة السياسية العربية) ، ويتضمن مطلبين ، الاول (المؤسسة العسكرية في الانظمة العربية وأثرها على الحياة السياسية) ، والثاني (بروز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في البلدان العربية بعد احداث الربيع العربي) ، والمبحث الثالث بعنوان (دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوداني) بواقع مطلبين ، الاول (التحديات السياسية للسودان) ، والثاني (آثار تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوداني) ، فضلاً عن الخاتمة التي ذكر فيها أهم ما توصلنا اليه ، وبعض التوصيات .

المبحث الاول

ماهية المؤسسة العسكرية

هناك مجموعة من المفاهيم التي تعد أساس الدراسة لهذا من الضروري التطرق إلى هذه المفاهيم ومضامينها المختلفة للتحكم الجيد ومن ذلك العلاقات المدنية العسكرية والمؤسسة العسكرية ، وكذلك معرفة وجهات النظر المختلفة والمتعددة التي تناولتها الدراسات السابقة بهذا الخصوص .

المطلب الاول / مفهوم المؤسسة العسكرية وخصائصها

تعد المؤسسة العسكرية ، من أهم العناصر الحاسمة في ظل الأنظمة السياسية كافة على مختلف اشكالها ، وهي من دون شك احدى سمات السيادة بالنسبة لأي نظام سياسي ، وفيما أخضعت النظم السياسية هذه المؤسسة لتقودها وتحركها وفقاً للقرارات السياسية ، سواء لجهة الدفاع عن حدودها أو لخوض حروبها في الخارج تجسيدا لهيمنتها، أو لنصرة الحلفاء وفقاً للمعاهدات الأمنية والعسكرية ، في الوقت الذي تؤدي فيه المؤسسة العسكرية بشكل عام لدى أنظمة الحكم غير الديمقراطية أداة بيد الساسة لإحكام السيطرة على الشعب ومواجهة حركاته السياسية والاجتماعية، ونجد قادتها في معظم الأحوال هم من سلالة عسكرية جاءوا منها ، سواء عن طريق الانقلابات او عن طريق تزوير الانتخابات للصعود لسدة الحكم . [١]

اولاً / مفهوم المؤسسة العسكرية

المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى تكونت بفعل ارادة جماعية كامنة في ارادة مؤسسيها تحكمها القواعد والاجراءات القانونية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة، حسب التدرج الهرمي والانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجاز حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الاجتماعية والسياسية . [٢]

---

(١) هاني حبيب ، المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي : دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها ، فلسطين : مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، مجلة تسامح ، العدد ٣٦ ،٢٠١٢) ، ص١٥ .
(٢) بابلا لاشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة ١٩٨٠-٢٠١٢، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السيلمانية، ٢٠١٢)، ص٣١.

اعتبرت بعض الدارسات الأكاديمية أن المؤسسة العسكرية جاءت كنتيجة حتمية بعد ظهور ما يسمى بالدولة القومية ، وفي الأنظمة السياسية عُدت عاملاً رئيسا في السياسة الخارجية للدول ، وهو ما كان له تأثير على المجتمع والسياسة ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الدراسات التي تنظر إلى المؤسسة العسكرية على أنها واحدة من مؤسسات الدولة المناط بها مسؤولية الدفاع عن اراضي الدولة ضد أي عدوان من دولة أخر ، فضلاً عن حفظ السلام الدولي ومهمة الامن الداخلي للدولة .

وهناك من يعتبر أن وظيفة المؤسسة العسكرية إلى جانب مهمتها في الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي والنظام، فإنها أيضا تبحث عن المصالح المؤسسية الخاصة بها، للحفاظ على التماسك الداخلي، وحماية صورتها وكذلك لحماية الشرعية الوطنية، ويكون ذلك من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية عبر الانخراط في الجانب الاقتصادي، وكذلك التفكير في الحصول على معدات عسكرية من الدرجة الأولى، [١] ولعل من أسباب انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، أنها كانت في البداية من أجل تأمين الدعاية للجنود المتقاعدين والمصابين في الحرب، ثم تطورت لتشمل قيام المؤسسة العسكرية بمجموعة واسعة من الانشطة وخاصة في الإنتاج المدني الذي ترك اثره السلبي عن المجتمعات من زيادة خطر البطالة بين المدنيين وتشجيع افراد الجيش على ترك المؤسسة العسكرية من اجل العمل المدني التي يعتبر اكثر ربحية . [٢]

وترتبط المؤسسة العسكرية في معظم دول العالم بوزارة الدفاع احدى مكونات السلطة التنفيذية في الدولة ، حيث تظم المؤسسة العسكرية جميع القطاعات والادارات المختصة بممارسة المهام المختلفة ومن هنا ، يتضح ان المؤسسة العسكرية تعتبر من اهم اجهزة السلطة التنفيذية في الدولة وتحظى بمكانة مهمة جداً ، لأنها النواة الاساسية لبقاء الدول .

(1)Rozetta Meijer, The role of the Military in Political Transitions : Egypt a case Study, Master Thesis political science: Conflict and Cooperation,(Holland ، Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014) , p15.
(2) Elisa Ada Giunchi, The Political and economic Role of the Pakistani Military, (Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 269, July 2014) , p8.

ثانياً / خصائص المؤسسة العسكرية

تتميز المؤسسة العسكرية عموما بعدة خصائص ومميزات عن غيرها من المؤسسات الأخرى في الدولة ويمكن توضيحها فيما يلي : [١]

١. امتلاك المؤسسة العسكرية لجزء كبير من القوة في الدولة واحتكارها لها وتتمثل القوة في الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة الموضوعة تحت تصرفها طبقا للقانون والافراد المقاتلين ذوي الخبرة العسكرية العالية الناتجة عن هذا الاحتكار.
٢. وظيفة المؤسسة العسكرية وهي توصف بأنها وظيفة المؤسسة العسكرية بأنها غير مستقرة، وتعتمد على ما إذا كانت الظروف تهدد أمن البلاد بالخطر أو الحرب فتستجيب لهذه الظروف بالسرعة والاستعداد المناسبين .
٣. التدرج الهرمي: وهو نسق اجتماعي منظم بدقة متناهية، فيه تدرج يبدأ عادة برئيس الجمهورية وينتهي بالفرد المجند، ويقوم أساسا على التربية العسكرية التي تنظم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس (وهذا عكس التقسيمات الملاحظة في الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية)، ويسمى هذا التدرج الهرمي بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية لهذا النسق العسكري، كما يقوم هذا التدرج الهرمي على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطرق موضوعية، فهي الصفة التي تحدد مكان العسكريين في التدرج الهرمي بدقة.
٤. لترقية في النظام العسكري: تعني أنه في حالة توفر بعض الشروط في الفرد العسكري، كقضائه للحد الأدنى في رتبة معينة أو أدائه مهمة في ظروف طارئة، يرقى لرتبة أعلى.
٥. يكتسب العسكريون القواعد والاجراءات والاتجاهات العسكرية من خلال التدريبات الأساسية، حيث يتلقى الافراد تدريبات عسكرية وفق ما يسمى بالدليل الميداني الذي يجزء العملية العسكرية إلى مراحل متعددة وذلك حتى يتمكن الافراد من أدائها واستعابها بسهولة ودقة.
٦. تتميز المؤسسة العسكرية غالبا بأنها مجتمع مكتف ذاتيا، تعمل على توفير كل حاجات أفرادها حتى يتمكنوا من آداء أدوارهم، كما أنها غالبا ما تمارس هذه الأنشطة في أماكم منعزلة عن المناطق المدنية.

(١)الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، الطبعة الأولى، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٥١.

٧. ضرورة تمثيل الأدوار العسكرية يتطلب النسق العسكري تكيفا تاما لنمط الحياة الجديد، والأفراد ملزمين بأداء الأدوار المكلفين بأنجازها داخل المؤسسة وإلا تعرضوا للجزاء والعقوبة، وتحل العلاقات الاجتماعية الجديدة محل العلاقات السابقة في المجتمع المدني . [١]

٨. المؤسسة العسكرية ذات بناء بيروقراطي لا شخصي حيث تتحدد شرعية السلطة فيه في المنصب وليس من يشغل هذا المنصب، فالاحترام والطاعة تكون للرتبة الملازمة للمنصب مهما كان شخصية شاغل هذا المنصب . [٢]

وبهذه الخصائص تتمايز المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات في المجتمع، لدرجة إحساس الأفراد العسكريين بهذا التمايز و وعيهم له ، ويرتبط ذلك بالثقافة السياسية للمجتمع إذ إن الكيفية التي يرى العسكريون بها أنفسهم مرتبط بشكل أو بآخر بنظرة المجتمع والمدنيين لهم .

المطلب الثاني / العلاقات العسكرية المدنية

تهتم دراسة العلاقات المدنية _ العسكرية بكيفية تكامل الأدوار وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية وتشير إلى أنماط علاقات الانصياع والضبط والتأثير فيما بين القوات المسلحة والقيادة المدنية السياسية للدولة ، ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور حدود هذه العلاقات وطبيعتها بحيث تكون هذه الحدود جزء لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة العسكرية، ترعاها الحكومة وترضى بها المؤسسة العسكرية وينصاع لها المنتسبون لها من جنود وضباط .

فالتأسيس المعاصر لنظرية العلاقات المدنية _ العسكرية سار في مسارين وعلى هذا الاساس ظهرت نظريتين : الاولى النظرية التقليدية وتقوم على مبدأ الجندي المحترف للفعالية العسكرية والسيطرة المدنية الذي تزعمها "صامويل هنتجتون" الذي يناقش العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري، ورأى أن طبيعتها لها تأثير مهم على الفعالية العسكرية، ورغم ذلك فإن الطريقة التي تصاغ بها هذه العلاقة تؤدي إلى الإشكالية، والاعتراف كما يعرفها "هنتجتون" هي مؤشر لقياس درجة الفعالية حيث طرح نموذج يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين في النظم الديمقراطية ودوره في النظام السياسي القائم على مبدأ الاحتراف وعدم التدخل في الحياة السياسية وذلك من خلال تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية والطريقة الوحيدة للحفاظ على الكفاءة في المهنية العسكرية في سياق ليبرالي هو من أن الجيش لديه الحد الأدنى

---

(١)السيد رمضان ، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال القوات المسلحة والامن ، (مصر : مكتبة الجامعي الحديث ، ١٩٨٤) ، ص٦٢ .

(٢)الآغا فؤاد ، علم الاجتماع العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

من السلطة السياسية ، [١] وفي هذا الإطار يؤكد "هنتجتون" ان الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص منها ، الخبرة ، المسؤولية الاجتماعية ، و التضامن الجماعي الداخلي . [٢]

وبهذا يقترح "صامويل" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما : [٣]

١. سيطرة مدنية ذاتية : والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين .
٢. سيطرة مدنية موضوعية : ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية في مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصهم المهني، و التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية، و احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش .

ومن خلال هذه السيطرة حسب "هانتنجتون" فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية، ومن ثم ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء.

ومن خلال هذه النظرية يظهر دور المؤسسة العسكرية في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية التي يقوم بوضعها القائد المدني، في حين أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بدور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العمليات السياسية، وتتأكد السيطرة المدنية من خلال وضع قيادة مدنية على قمة المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الغربية، حيث تقوم القيادة المدنية بصنع القرارات المتعلقة بمهام العسكريين وتقديم النصيحة قبل اتخاذ القرارات، وخاصة فيما يتعلق بعملية التسليح، ثم تنفيذ القرارات و من خلال رؤية هانتجتون في فهم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، يتضح أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بأي دور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العملية السياسية، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لأن القيادة المدنية وفق رؤية هانتجتون هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الحياة السياسية عامة.

اما النظرية الثانية التي تزعمها موريس جانوويتز ، فقد أكد على أنه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل العسكريين يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع،

---

(١)شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ، (القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / العدد ٤ ، ٢٠٠٦) ، ص ١٠-١١.
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٩ .

حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات الداخلية، وتقوم على أنهم محترفون، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي، وتقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية، ويؤكد جانوويتز على حدوث تطور في النظرية الديمقراطية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، حيث رأى أن نظرية الإجماع الديمقراطي يجب أن تتضمن أيضا العسكريين وأن نموذج العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي ، ففي ظل التغييرات في التكنولوجيا والمجتمع والمهمات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية أصبح دور الجندي المحترف سياسيا أكثر. وهذا الرأي لا يتفق معه هانتنجتون إذ يعتقد أن الجندي المحترف لديه أخلاقيات الاحترافية كافية لتمنعه من الانخراط في السياسة . [١]

وخلافاً لرأي هانتجتون، يؤكد جانوويتز أن الكفاءة المهنية للجيش لا تكفي وحدها، وإنما تشمل شعور الجيش بهذه المهنية واحترام الذات، ومن دون ذلك تجعل الجيش أقل احترافا، وأقل استجابة للسيطرة المدنية، وأشار أيضا إلى أنه من الصعب النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعنى أنهم مرتزقة وليسوا وطنيين، ومن ثم لابد أن يكون لديهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات الداخلية، على عكس هنتجتون الذي ينظر إلى الجيش أنه يجب أن يكون تحت السيطرة المدنية على العديد من المستويات في الشؤون العسكرية . [٢]

وفي محاولة للتغلب على القيود المفروضة على نموذج "هانتنجتون" قدم "جانووتيز" خطوة مهمة لتفريق العلاقات المدنية – العسكرية في الدول الغربية عن تلك الموجودة في الدول الهامشية أو النامية حيث يصنف العلاقات المدنية – العسكرية في الدول الغربية إلى ثلاثة فئات الارستقراطية والديمقراطية

(1) Leman basak Ari, civil -military relations in turkey, (USA, an applied research project, submitted to the
department of political science , Texas state university, 2007), p 16

(٢)شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

والشمولية، وفيما يتعلق بالدول النامية فصنفها إلى خمس فئات استبدادية شخصية، تحالف مدني عسكري، الأوليغارشية العسكرية ديمقراطي تنافسي، سلطوي جمهوري . [١]

في الأخير يمكن القول إنه على الرغم من تناول بعض الدراسات الأكاديمية لهذه النظريات، وقيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها تظل غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب والتي تغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش دول عالم الجنوب وهي الأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة، فضلاً عن للدفاع عنها خارجيا، لذلك فهي أكثر ارتباطا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية .

ظهرت فيما بعد نظريات حديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية ، وهي :

اولاً / نظرية التوافق

و قد طرحت ريبيكا شيف [*] هذه النظرية بهدف التأكيد على الفصل بين المدنيين و العسكريين و تقدم هذه النظرية عدة افتراضات وهي التأكيد على أهمية الحوار و اقتسام القيم والأهداف بين العسكريين و النخب السياسية و المجتمع ، و التأكيد على ان المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع او تعظم احتمالات التدخل العسكري كلما زاد التوافق بين العسكريين و النخبة السياسية و المجتمع تراجعت احتمالات التدخل تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين و المؤسسات السياسية و المجتمع ، كما ترى ان العسكريين و القيادة السياسية و المواطنين هم شركاء وتعتمد هذه النظرية على ثلاث مستويات رئيسية للتحليل وهم العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون. وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين وتتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي للضباط، وعمليو صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية . [٢]

(1) Gerassimos Karabelias, civil-military relations: a comparative analysis of the role of the military in the political transeormtion of post-war turkey and Greece 1980-1995,(Treaty organization (nato), final report submitted to north Atlantic, June, 1998) , p 11.

(*) الدكتورة ريبيكا شيف هي استاذة القانون في جامعة هارفارد وصاحبة نظرية التوافق القائمة على دراسة التركيبة الاجتماعية للضباط العسكريين والفصل بين العسكريين والمدنيين .

(٢)شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

ثانياً / نظرية اقتسام السلطة

وقد طرح دوجلاس ل. بلاند هذه النظرية، حيث تقوم على أساس أن العسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة تقوم نظرية اقتسام السلطة على افتراضين هما أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات ، هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب ويرى دوجلاس ل بلاند أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات مثل القضايا الاستراتيجية ، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها، القضايا التنظيمية والتي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع .[١]

في ظل غياب الديمقراطية يكون السير باتجاه الحكم العسكري مبررا ومشروعا في جانب المؤسسة العسكرية ونزوعها نحو السلطة وتعاطي السياسة ، كما إن دافعا قويا لتنامي قناعات هذه المؤسسة بضرورة استلام السلطة وقيادة الحكم بدلا عن القوى المدنية المتصارعة وتحت مبررات الحفاظ على النظام العام من مخاوف ظهور العنف وتفشي عدم الاستقرار السياسي في الحياة السياسية إلى جانب إن غياب المعارضة السياسية في ظل هذا النظام قد جعل المؤسسة العسكرية القوة الوحيدة القادرة على التحدي فخلو الساحة السياسية من القوى المنافسة أو المعارضة ترك الأبواب مفتوحة أمام المؤسسة العسكرية لدخول الميدان كقوة سياسية بديلة .

(١) شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

المبحث الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الانظمة السياسية العربية

لاشك أن للمؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في الأنظمة العربية فهي صمام الامان في اغلب البلدان العربية وذلك لأن اغلب الدول العربية استندت شرعية نظامها على المؤسسة العسكرية، ومن ثم معظم الدول العربية تشكل نظامها السياسي عن طريق الانقلاب العسكري الذي غير شكل ونمط الحكم .

المطلب الاول / المؤسسة العسكرية في الانظمة العربية واثرها على الحياة السياسية

يُعد تدخل الجيش في الحياة السياسية امر طبيعي في البلدان العربية ، وتعود هذه الأسباب لغياب الممارسات الديمقراطية للنظام السياسي الحاكم والتي تستند على المشاركة السياسية والانتقال السلمي للسلطة، الذي يعد امراً بارزا في الدول الأوروبية من خلال عدم وجود تأثير للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بسبب الممارسات الديمقراطية ووجود انتخابات حرة نزيهة واحترام لحقوق الإنسان والحريات والعامة ونظام اقتصادي حر متطور، لذلك هناك نظام اقتصادي وسياسي وأمني واجتماعي متطور بجعل الشعوب الأوروبية تعيش بحالة من الرفاه مما يستدعي الأمر إلى عدم الحاجة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لدى الدول الأوربية .

برز الدور العسكري العربي الذي نشأ من حاضنة المؤسسة العسكرية العثمانية المتأثرة بالتنظيمات في البداية مع الحركة العربية، وأصبح هذا الدور أكثر وضوحا مع تجربة المملكة العربية السورية (١٩١٨-١٩٢٠) بتشكيل جيش وطني سوري شرقي والذي تم سحقه من قبل الفرنسيين بعد احتلال دمشق (١٩٢٠) ، [١] وفي عهد الملك فيصل الذي قام بتأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ كركيزة للدولة العراقية الحديثة من خبرة الضباط العرب السابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية ، جدير بالذكر أن جيش المملكة العربية السورية في دمشق كان جيشا شرقيًا بالمعنى الكامل للكلمة حيث بقي عدد قليل جدًا من القيادات الحجازية. كان الجيش الأول النظامي الحديث في بلاد الشام، وكان العديد من ضباطه

(١) عزمي بشارة ، الجيش والسياسة : اشكالية عربية ، (صحيفة المدن الالكترونية ، لبنان ، ٢ تشرين الاول ، ٢٠١٦) ، ص ١٤ .

ينحدرون من الأصول التركمانية والكردية، ومع ذلك تم تعريبه في الثقافة واللغة، واعتبر العروبة هوية موحدة له . [١]

لذلك يمكن إبراز أهم العوامل التي تدفع بالمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية : [٢]

أولا : طبيعة وبنية المؤسسة العسكرية: تشكل بنية المؤسسة العسكرية والتي تتألف من فرق والويه وكتائب وأسلحة وفيالق وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى الشعور بالسلطة والقوة والقدرة التي تفوق المؤسسات والقوى الأخرى، كذلك الضبط والربط العسكرية الذي يتمثل بالطاعة بموجب إجراءات ترتيبه ترتبط بتسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، هذه الخصائص تمنح كبار الضباط والجنرالات في الجيش التدخل في الحياة المدنية لغايات تحقيق حالة الاستقرار والأمن ومن ثم تولي السلطة .

ثانيا : الجيش جزء من المؤسسات الدولية : في حقيقة الأمر لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه فالجيش هو مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي لأي دولة في العالم الثالث، ويتعامل يوميًا مع شؤون الدولة في مجالات الحرب والدفاع، وقضايا أخرى ترتبط بالأمن القومي"، ويساهم الجيش مع أجهزة الدولة في الأمور المتعلقة بالاستقرار السياسي والضبط الاقتصادي والأمن الاجتماعي في العالم والإقليم والدولة. هذه الوظائف تجعل المؤسسة العسكرية أكثر اطلاعا وخبرة ومعرفة في إدارة الحكم، مما يسهم ذلك في سهولة إدارة المؤسسة العسكرية للحكم في ظل ظروف تستدعي تدخل المؤسسة العسكرية لتكون على استعداد جيد في ممارسة الحكم، والاستيلاء عليه، أو المشاركة فيه، أو اتخاذ القرار بشأنه .

ثالثا : الربط والضبط العسكري : تشكل عوامل الضبط والربط العسكري علاقة بين أفراد المؤسسة العسكرية بما يسمى رفاق السلاح الرجولية، وهذه الروابط تسهم في تشابك واستمرارية العلاقات بين جنرالات الجيش وحتى خارج المؤسسة العسكرية بعد إنهاء الخدمة، بحيث تتحول هذه الروابط إلى نوع من الولاء الشخصي للجماعة أو رفاق السلاح فيما هو جماعة أبناء الدورة. وهذا يسهل توظيفهم وتجنيدهم في التخطيط نحو الانقلاب أو إزالة النظام السياسي عن الحكم لذلك أفراد المؤسسة العسكرية

---

(١) ابراهيم الحيدري ، الحكم الملكي في العراق _ محاولة لبناء دولة حديثة ، صحيفة ايلاف الالكترونية ، لندن ، ٨ اب ، ٢٠١١) ، ص٢ .

(٢) عزمي بشارة ، الجيش والسياسة : اشكالية عربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

تبقى عوامل الضبط والربط العسكري جزءاً من سلوكهم وان كانوا خارج إطار المؤسسة العسكرية، فهم أكثرا التزاما بالأنظمة والتعليمات من غيرهم في المؤسسات المدنية . [١]

رابعا : تأسيس المؤسسة العسكرية: تشكل دوافع الاحتلال والهزيمة ردة فعل نفسية الضباط الأحرار والانشقاق عن المؤسسة العسكرية وخاصة في الأنظمة العربية وخاصة بعد احتلال الكيان الإسرائيلي لفلسطين، فخرجت الجنود من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير، متهمة القادة السياسيين التقليديين بالمسؤولية عن النكبة بسبب الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل أنظمتها يمكن القول مما سبق أن هذه العوامل ساهمت في دفع المؤسسة العسكرية في البلدان العربية التدخل في الحياة السياسية وهي نتاج مراحل تاريخية تبين طبيعة الدولة العربية وعملية تطورها وبنيتها وتحديثها ، وتؤكد هذه الإشكالية أنه لا يوجد جيش بعيدًا عن السياسة وخاصة في الظروف التي شهدتها البلدان العربية بعد التحرر والاستقلال عن الاستعمار الغربي، حيث شكل الجيش احد المؤسسات المساهمة في بناء الدولة، كذلك برزت إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بسبب تأسيس المؤسسة العسكرية والرغبة في الاستيلاء على السلطة وممارستها.

ويعد الانقلاب العسكري اقوى وسيلة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والذي يعني تغيير نظام الحكم في البلاد من خلال إطاحة الجيش بالسلطات المدنية سواء كان حاكمًا مدنيًا أو حاكمًا عسكريا، حيث يتولى قائد الانقلاب العسكري كقائد عام للدولة، ويكون الهدف من الانقلاب هو تحقيق هدف يرتبط بالعدالة والمساواة، أو ربما مجرد جشع ورغبة في الحكم البشري . [٢]

والانقلاب العسكري يؤخذ مسميات ما بين الانقلاب الأبيض أو السلمي وهو انقلاب هادئ يتنازل بموجبه حاكم الدولة لقائد الانقلاب العسكري دون أن يكون هناك مواجهة دموية، وأحيانا يكون الانقلاب من داخل المؤسسة الحاكمة نفسها، ومثال للانقلاب الأبيض انقلاب أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على والده خليفة بن حمد آل ثاني، وقد يكون الانقلاب قسرياً أو دموياً حيث يكون انقلاباً مسلحاً للتخلص من النظام الحاكم السابق وقد يصل الانقلاب إلى قتل أو إعدام الحاكم السابق . [٣]

---

(١) عزمي بشارة ، الجيش والسياسة : اشكالية عربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .
(٢) طارق البشري ، ما معنى الانقلاب العسكري ، (صحيفة الشروق ، مصر ، ٢٢ تموز ، ٢٠١٣) ، ص ٣ .
(٣) علوي مصطفى ، الجيش بين الثورة والسياسة : حالة مصر ، (مجلة الاهرام الديمقراطية العدد ٥٢ ، مصر ، ١٣ اكتوبر ٢٠١٢) ، ص٤٢.

و برز الانقلاب العسكري في الدول العربية بعد الاستقلال، حيث برر قادة الانقلاب العسكري انقلابهم بالتخلص من براثن الاستعمار والتبعية للدول الغربية والانتقال إلى دولة مستقلة تعتمد على نفسها، وبنفس الوقت يكون الانقلاب العسكري مديراً ومدعوماً من القوى الكبرى ليتماشى القائد الجديد مع رغبات ومصالح الدول المساهمة في إنجاح هذا الانقلاب ، والأسباب هي في معظم الحالات لطموحات شخصية تتعلق برغبة الجيش في الاستيلاء على السلطة، لأن المؤسسة العسكرية هي القوة الوحيدة في الدول التي تمتلك التنظيم ومهارة التخطيط، فضلا عن تفوقهم فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات، بالإضافة إلى ولائهم الذي لا مثيل له للجيش واهتمامهم بالامتثال للأوامر المعطاة لهم .

و لقد كان العمل الانقلابي الذي تنفذه القوات المسلحة، كعمل عسكري مفاجئ يستلزم القدر العالي من السرية والتكتم حول الأهداف المنشودة، حيث تشكل السرية والحذر والانضباط والانتباه واجب العمل العسكري في تنفيذ مهامه، حتى تتمكن القيادة العسكرية من تنفيذ المهام قبل انكشاف القرار ومعرفة الهدف ضمن إجراءات يطغى عليها أساليب الخديعة والمناورة والمكر . [١]

وقد برزت ثلاثة أنواع للانقلابات العسكرية التي يتولى بموجبها العسكر نظام الحكم ومن أهمها : [٢]

النوع الأول : يتمثل في سيطرة العسكر على الحكم، وتولية احد الضباط الأكثر خبرة ومعرفة بإدارة الحكم، وتتوزع الصلاحيات في مثل هذا النوع من النظام العسكري مواقع صنع القرار مع مجموعة من الضباط الذين يحكمون قبضتهم على دواليب الحكم ويقصون كل من يعارضهم ، ويعد حكم عبد الكريم قاسم في العراق بعد انقلاب ١٩٥٨ اقرب مثال لهذا النوع .

النوع الثاني : وهو الحكم الذي يكون فيه حكم العسكر من وراء الستار، أي هما القادة الحقيقيون لإدارة الحكم ولكن يستعملون أشخاصاً مدنيين يتكلمون بلسان العسكر، حيث لا يمكن لهؤلاء الأشخاص إجراء أي تصرف الا من خلال العسكر ، مث الجزائر في فترة حكم الشاذلي بن جديد سنة ١٩٨٨ ، حيث كان وزير الدفاع خالد نزار هو المتحكم الفعلي في دفة الحكم .

النوع الثالث : انقلاب عسكري يتحول بموجبه الضباط الذين يجيرون الحكم إلى أشخاص بلباس مدني لإظهار الصفة المدنية على شكل الحكم، ويعد نظام عبد الناصر والسادات ومبارك هو اقرب الأنواع

(١) طارق البشري ، ما معنى الانقلاب العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .
(٢) محمد طربوش ، دور العسكر في السياسة ، (ترجمة محمود عزة البياتي ، العراق ، ٢٠١٢) ، ص٣٢ .

للحكم العسكري، وكذل الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق عبد الفتاح السيسي الذي انقلب على الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي .

وقد شهدت معظم الدول العربية الحديثة مجموعة من التغييرات الجذرية في أنظمتها وابرز الانقلابات العسكرية في الدول العربية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وقد شكلت هذه الانقلابات العسكرية شرعية النظام السياسي بل أن الانقلاب العسكري وصف بالتغير والتحديث والتخلص من الأنظمة الرجعية، لذلك استندت معظم الأنظمة العربية في شرعية وجودها على الانقلاب العسكري باعتباره نقطة الانطلاق الجديدة لبناء الدولة والتخلص من التبعية للدول الغربية وباعتباره جزءاً من حق تقرير المصير والبحث عن إقامة نظام سياسي جديد مستقل عن القوى الدولية الأخرى . [١]

وقد بلغ عدد الانقلابات العسكرية في الدول العربية ١٢٣ انقلابا كان آخرها انقلاب المؤسسة العسكرية في السودان عام ٢٠٢١ ، نجح منها ٤١ انقلابا و ٨٤ كان فاشلا، بالمقابل فأن هناك أنظمة عربية لم تشهد انقلابات عسكرية أبداً وهي البحرين والسعودية والكويت والإمارات وجيبوتي والأردن والدولة الوحيدة التي شهدت ٦ انقلابات عسكرية ولكن لم تنجح هي مملكة المغرب ، ومن خلال الجدول أدناه تبين حجم وعدد الانقلابات للمؤسسات العسكرية في الأنظمة العربية منذ استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وقد شهدت الأنظمة العربية كثيراً من الانقلابات العسكرية، وهذا مؤشر على غياب الممارسات الديمقراطية التي تستند على المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والتي تسهم في مرحلة الانتقال السلمي للسلطة، ألا أن الثورات في البلدان العربية لها دلالات رمزية وثقافية بل اعتبرت شرعية النظام السياسي لأغلب البلدان العربية، حيث أن العديد من البلدان العربية تحتفل بيوم الثورة تمجيدا لقائد النظام السياسي في إطار المناسبات الوطنية للدول العربية ، والجدول أدناه يوضح ابرز الثورات والانقلابات العسكرية في البلدان العربية بعد نيل استقلالها : [٢]

(١) سعيد العبادي ، عسكرة الشرق الاوسط .... ماذا بعد ؟ ، (صحيفة نون بوست ، مصر ، ١٢ ايار ، ٢٠١٤) ، ص٤.
(٢) منصور الهزايمة ، انقلاب عربي جديد ، (سرايا للنشر والتوزيع ،الاردن ، ، ٢٠١٩) ، ص ١٨ .

الدولة	مجموع الانقلابات	فاشل	ناجح
سوريا	٣٤	٢٥	٩
جزر القمر	٢٤	٢٠	٤
السودان	١٩	١٣	٥
المغرب	٦	٦	٠
عمان	١	٠	١
قطر	٢	٠	٢
موريتانيا	٧	١	٦
ليبيا	٧	٦	١
اليمن	٧	٢	٥
العراق	٦	٣	٣
لبنان	٣	١	٢
الجزائر	٣	١	٢
مصر	٢	٠	٢
تونس	٢	١	١

الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على المصدر : منصور الهزايمة ، انقلاب عسكري جديد ، سرايا للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٩ .

من خلال ما سبق فإن سوريا تشهد أكثر الدول انقلابات عسكرية يليها جزر القمر ومن ثم السودان، مما يعني وجود نظم شمولية تحكم بيد من حديد، وغياب لمظاهر الديمقراطية والمشاركة السياسة وتداول عملية انتقال السلطة بالطرق الديمقراطية .

وقد شكلت هذه الانقلابات العسكرية محطات تحول تاريخية في الحياة السياسية للأنظمة العربية، وقد تميزت هذه الانقلابات بحالة من التعقيدات السياسية الداخلية والخارجية، فقد كان ابرز الانقلابات بتوجهات خارجية أو بمساعدة دول كبرى بحيث أن يكون الانقلاب الجديد في إدارة الحكم يساعد ويحقق

مصالح الدول الكبرى كما حدث في عمان وقطر، [١] وقد جاءت الانقلابات العسكرية بأشكال وأعذار ومبررات مختلفة ، قام من خلالها منفذو الانقلاب بطرح مبررات تضفي حالة من الشرعية على انقلابهم بل منحوا أنفسهم الحق المطلق في الحصول على شرعية إدارة الحكم على نحو سليم في توجيه سياسة الدولة بما يتناسب مع قدرتها وقوتها الاقتصادية .

ولقد حدث أول الانقلابات في العالم العربي في سوريا عام ١٩٤٩ بقيادة رئيس الأركان للجيش السوري حسني الزعيم، بعده جاء إعلان حركة الضباط الأحرار المصريين عام ١٩٥٢ على الملك فاروق الوريث الأخير لسلالة حكم محمد علي، حيث ذهب الملك فاروق لطلب المساعدة من السفارة الأمريكية ولكن رفض الأمريكان مساعدته فتنازل عن العرش وانتقل بزورق إلى إيطاليا ومات هناك ، أما الانقلاب الرئيسي الثاني فكان في العراق عام ١٩٥٨ عندما قام الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم والذي بموجبه انتهى حكم الهاشميين، في عام ١٩٦٣ جاء انقلا بعبد الرحمن عارف واستمر حتى عام ١٩٦٨، في عام ١٩٦٨ قام انقلاب عسكري بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، وفي عام ١٩٧٩ اتهم صدام حسين بعض أعضاء حزب البعث الاشتراكي بالخيانة فقام بمحاكمتهم وإعدام عدد منهم ليتولى الحكم العراقي من ١٩٧٩ ولغاية ٢٠٠٣ لحين الاحتلال الأمريكي للعراق . [٢]

وفي عام ١٩٥٤ أطاح جمال عبد الناصر بالرئيس محمد نجيب ليتولى هو الحكم ويبقى في السلطة الفعلية حتى وفاته في ٢٨ أيلول ١٩٧٠. بعد ذلك برز الانقلاب العسكري الثاني بقيادة حافظ الأسد الذي كان وزيراً للدفاع في حرب عام ١٩٦٧ ، وقد قام بانقلاب عسكري عرف بالحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ حتى وفاته عام ٢٠٠٠، بعدها تولى الرئاسة نجله بشار الأسد [٣] ، كذلك الانقلاب الذي شهدته الجزائر الذي قاده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الذي أطاح بالرئيس الجزائري السابق أحمد بن بيلا عام ١٩٦٥ وبقي هواري بومدين في السلطة في الجزائر حتى وفاته عام ١٩٧٨. أما في السودان، فقد قاد جعفر النميري الانقلاب العسكري في ٢٥ ايار عام ١٩٦٩ ، وبقي في الحكم حتى عام ١٩٨٥ ، وفي رحلتها العلاجية في مصر قامت انتفاضة في السودان كان نتائجها الانقلاب العسكري على النميري

(١) اميرة ابو الفتوح ، انقلابات عسكرية بنكهة ثورية ، (صحيفة عربي ٢١ ، مصر ، ٢٥ تموز ٢٠١٩) .
(٢) عبد الرحمن مظهر الهنوش ، عسكر سوريا .... غواية الانقلابات وجنون العظمة ، (صحيفة القدس العربي ، لندن، ٢٣ كانون الاول ، ٢٠١٩) ، ص٦ .
(٢) نبيل خليل ، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة ، (دار الفارابي ، لبنان ، ٢٠٠٨) ، ص٧٥ .

عام ١٩٨٥ من قبل عبد الرحمن سوار الذهب الذي تولى السلطة في عام ١٩٨٦ حيث تنازل سوار الذهب لحكومة منتخبة ترأسها زعيم حزب الأمة الصادق المهدي مؤتلفا مع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة محمد عثمان الميرغني تارة ومع الجبهة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي تارة أخرى، وقد استمرت الحكومة المنتخبة حتى عام ١٩٨٩، في عام ١٩٨٩ قام حسن الترابي زعيم الجبة الإسلامية القومية بانقلاب عسكري استدعى عمر البشير لتولي السلطة في السودان واستمر حكمه ثلاثين عاماً حتى عام ٢٠١٩، حيث تمت الإطاحة به بانقلاب عسكري من قبل الجيش السوداني بقيادة احمد عوض بن عوف . [١]

وهناك انقلابات أخرى كان قادتها زعماء كانوا أكثر حظاً، فقد أطاح الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي بالعائلة المالكة للسنوسي عام ١٩٦٩ واستولى على السلطة ليبقى فيها حتى قيام ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، وشهدت تونس انقلاباً سلمياً نفذه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عام ١٩٨٧ للإطاحة بالرئيس السابق الحبيب بورقيبة الذي تمت إزالته عن الحكم بسبب المرض حيث نصت المادة ٥٧ من الدستور التونسي على أن يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية. واستند عابدين على تقرير طبي أصدرته مجموعة من الأساتذة الأطباء عن عجز الرئيس بورقيبة الذي بلغ عمره ٨٧ عاما، وأصبح غير قادر على القيام بالمهام المنوطة به . واستمر عابدين إلى عام ٢٠١٠ فقد أزيل عن الحكم في اول شرارات ثورات الربيع العربي . [٢]

كذلك شهدت الدول الملكية الوراثية بعض الانقلابات، حيث أطاح السلطان قابوس بحكم والده عام ١٩٧٠ ، كذلك ما شهدته الصومال بانقلاب الرئيس السابق محمد سياد بري عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٠ ، حيث شكلت الحرب الأهلية نهاية حكم سياد بري عام ١٩٩١ ، وسقوط نظام بري وتفكيك الجيش الوطني الصومالي، وفي أيار ١٩٩١ تم نفيه إلى نيجريا حتى وفاته عام ١٩٩٥. حيث تولى الحكم الجنرال محمد فرح عيدي عام ١٩٩٦ وقد قُتل محمد فرح عيديد في ٢ آب عام ١٩٩٦ في هجمات مفاجئة على يد أحد خصومه عثمان حسن . ومنذ ذلك الحين تولت قوات حفظ السلام قيادة الصومال بسبب الحرب الأهلية حيث وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم ٧٩٤ في ٣ من كانون الأول

(١) نبيل خليل ، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .
(٢) محمد طربوش ، دور العسكر في السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

عام ١٩٩٢ والذي نص على تشكيل قوات حفظ سلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إقامة السلام والإغاثة الإنسانية خاصة للصومال . [١]

المطلب الثاني / بروز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في بعض البلدان العربية بعد احداث الربيع العربي

وبعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ اجتاحت فيه الانتفاضات الشعبية البلدان العربية والتي تطالب بحريات سياسية أكبر حتى وصلت المطالبات إلى تغيير النظام ، أدت القوات المسلحة لهذه الدول دورا حاسمًا في مواجهة الحركات المنادية بالإصلاح بالرغم من انه يمكن وصف جميع الدول العربية بأنها أنظمة عسكرية، حيث تعد القوات المسلحة جزءاً من مؤسسات النظام السياسي، على الرغم من اختلاف وضع ودور الجيش بشكل مختلف من دولة إلى أخرى، ألا أن الجيش يعتبر القوة الحافظة للأمن والنظام ، فمنهم من اعتبر أن القوات العسكرية القوية فضلاً عن الأجهزة الأمنية القوية بشكل عام هي العائق أمام الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة . [٢]

وتفاوت دور المؤسسة العسكرية في البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي ففي تونس ومصر تبنت القوات المسلحة موقفًا مفتوحًا نسبيًا تجاه الانتفاضة الشعبية، حيث ساهمت المؤسسة العسكرية بالتعاون مع الحراكات الشعبية وحافظت على بقاء الدولة واستقرارها دون أي اعتبارات للنظام الحاكم، فقد غادر عابدين تونس، واستقال مبارك في مصر ، أما في ليبيا واليمن فقد أدت الثورة المؤيدة للإصلاح إلى تمزيق الجيش ونشوب الحروب الأهلية، ففي ليبيا انهارت المؤسسة العسكرية بانهيار رئيس الدولة القذافي وانقسمت ليبيا إلى فصائل متقاتلة ، وفي اليمن انهارت المؤسسة العسكرية بعد تنحي رئيس اليمن صالح، فاليمن وليبيا تشتركان في خصائص واحدة حيث كان دور المؤسسة العسكرية دوراً تبعياً هشاً يتبع للقائد وليس لأجهزة الدولة مما أدى ذلك إلى انهيار المؤسسة العسكرية ، أما في سوريا والبحرين فقد قامت المؤسسة العسكرية لكلتا الدولتين بقمع الانتفاضة والاحتجاجات الشعبية بكل إشكال العنف بالمقابل

---

(١) محمد عبد الرحمن ، الصومال بعد انقلاب سياد بري وفارح عيديد ١٩٦٩ و ١٩٩١ ، (صحيفة راي اليوم ، لندن ، ٢٦ اب ، ٢٠١٨) ، ص٤.

(٢) لؤي المدهون ، الربيع العربي واعداؤه ... رؤية المانية ، (صحيفة العربي الجديد ، قطر ، ١٠ تموز ، ٢٠١٦) ، ص١٢ .

حافظت المؤسسة العسكرية على وحدتها إلى حد كبير، ولقد لعبت المؤسسة العسكرية أدواراً متفاوتة ما بين الحفاظ على النظام، والانهيار والانقسام او البقاء وقمع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية. [١]

ويمكن القول إن الدول العربية اعتمدت على المؤسسة العسكرية في إدارة أزماتها، حيث شكل مجموع ١٢٣ انقلاب عسكري مؤشراً على حالة عدم الاستقرار للأنظمة العربية بسبب غياب مظاهر الديمقراطية وغياب التعددية الحزبية التي من خلالها تغيب مظاهر المشاركة السياسية، لذلك عندما يتولى السلطة نظام الحزب الواحد أو الحكم الشمولي فأن النظام معرض في أي لحضه للانقلاب والبحث عن نظام جديد يلبي مطالب الشعب .

وبهذا يمكن الوقوف على أثر التدخل العسكري والحكومات العسكرية على الممارسة السياسية في تلك الدول ومدى نجاح الحكم العسكري في تحقيق الاستقرار الداخلي ومنها سوريا، فتجربة الحكم العسكري فيها تتسم بخاصية الانقلابات المتكررة والحكومات العسكرية المتوالية وذلك خلال المدة من ١٩٤٩ _ ١٩٧٠ أي على مدى واحد وعشرين عام – باستثناء الحكم المدني في المدة من ١٩٥٤ _ ١٩٥٨ بلغت ثلاث عشرة محاولة انقلابية أربع منهم محاولات فاشلة وتسع منهم محاولات ناجحة نتج عنها قيام حكومات عسكرية وحكومة مدنية واحدة عام ١٩٤٥، أي أن ظاهرة الحكم العسكري في سوريا اتسمت خلال هذه المدة بعدم الاستقرار، بينما منذ نجاح الانقلاب المضاد الأخير بقيادة حافظ الأسد عام ١٩٧٠ وقيام حكومة عسكرية برئاسته تخلصت سوريا من خاصية الانقلابات المتكررة والحكومات العسكرية المتوالية، ونعمت تجربة الحكم العسكري في سوريا لأول مرة بدرجة من الاستقرار في ذاتها. [٢]

وفيما يخص تجربة الحكم العسكري في العراق فإنها تتسم بالتنوع ما بين التدخل الانقلابي لمجرد الضغط على السلطة السياسية المدنية من عام ١٩٣٦ _ ١٩٤١ ، والتدخل الانقلابي للإطاحة بالسلطة المدنية وإحلالها بحكومة عسكرية من عام ١٩٥٨ _ ١٩٧٩ إذ أطاح الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ بالنظام الملكي وأعلن العراق جمهورية، لتقوم بذلك أول حكومة عسكرية في العراق برئاسة قاسم عام ١٩٥٨ [٣]

---

(١) احمد عدنان كاظم ، اثر التحولات العالمية في الدور السياسي العسكري في العالم الثالث ، (مكتب الهاشمي للنشر والتوزيع الكتب الجامعية ، العراق ، ٢٠١٧) ، ص ٣٥ .
(٢) حمدي عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،)١٩٨٥ ، ص ٨٣ .
(٣) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير، (دار الشروق ،القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٧٤ .

وهكذا نجد أن سيطرة العسكريين وتدخلهم في الحكم كان له أثراً بالغاً على الحياة السياسية في الدول العربية الأمر الذي شكل بدوره تهديداً واضحاً لاستقرارها السياسي ، وعائقاً امام التنمية السياسية فيها وتحولها لنظم ديمقراطية حقيقية ، فضلاً عما تمخضت عنه تلك الظاهرة من تداعيات سلبية كان من شأنها أن تعوق فرصة الدول العربي نحو تحقيق الدولة القومية المدنية المعاصرة بكل خصائصها ومقوماتها ولاسيما فيما يتعلق بالممارسة السياسية الحرة.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوداني

تعد المؤسسة العسكرية أحد الأركان الرئيسية في ديمومة واستمرار النظام السياسي في السودان، حيث شكلت المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز المؤسسات التي تشكل العمود الفقري في ترسيخ مفاصل الأمن والاستقرار والحفاظ على مكانة الدولة وتعزيز وجودها في ظل الظروف السياسية غير المستقرة التي عاشتها وتعيشها السودان، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أبرز مراحل تطور الحكم السياسي في السودان وبيان دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على النظام السياسي في السودان .

المطلب الاول / التحديات السياسية في السودان

على رغم مؤشرات عدم الاستقرار الذي شهده السودان منذ استقلاله ١٩٥٦ إلا إن النظام السياسي في السودان نظام جمهوري ديمقراطي تمثيلي نوع من الجمهورية التوافقية الديمقراطية غير المباشرة، يعد رئيس السودان رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد العالم للقوات المسلحة، ورئيس الحزب الحاكم، وتناط به السلطة التشريعية التي تتكون من المجلسين وهما : الجمعية الوطنية (الأدنى) ومجلس الولايات (الأعلى) أما السلطة القضائية فهي سلطة مستقلة تدار من قبل المحكمة الدستورية . [١]

ويعد التباين العرقي والديني مهم في النسيج الاجتماعي للسودان فهو متنوع وتبرز اشكاليته من خلال الاختلافات بين الجماعات العرقية والدينية في السودان ومحاولات الشمال الدورية لصياغة هوية وطنية قائمة على الإسلام والقومية العربية والتي شكلت عقبات رئيسية أمام الوحدة الوطنية، ومسألة ما إذا كان يجب أن يكون السودان دولة وحدوية أو دولة اتحادية ، فبدأت الأعمال العدائية المسلحة حتى قبل الاستقلال ، وعلى الرغم من فترات السلام الا ان تاريخ السودان الحديث عانى من وجود صراعات طويلة الأمد، وقد أدت هذه الخلافات حول ملكية واستغلال الموارد الطبيعية بما في ذلك حقول النفط في مناطق

(١) حسين عبد العزيز ، التطورات السياسية في السودان المعاصر ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٣١ تموز ، ٢٠١١) ، ص ٢١ .

الحدود الجنوبية والشمالية الجنوبية والتي وصلت الى حالة من التعقيد لحل هذه النزاعات على المدى الطويل . [١]

حيث عاشت السودان العديد من التحديات في بلد تعد أراضيه من أخصب الأراضي الصالحة للزراعة بل أطلق عليه سلة الغذاء العربية، إلا أن فقدان المؤسسات الديمقراطية ، وفقدان المحاسبة هي عوامل تجعل التدخل في إنفاق الفساد والتخلف والتراجع، ولا شك أن السودان ذو الموارد الطبية والأرض الخصبة يعيش حالة من الفقر والجوع والمرض بسبب عدم استثمار الموارد بالشكل الصحيح .

ومن ابرز لتحديات التي عانها منها السودان ما يلي : [٢]

١ – **الحكم العسكري** : ويعد ابرز التحديات التي عاشها السودان، فقد أدى أتباع امتلاك القوة العسكرية بالسيطرة على الاقتصاد عن طريق المؤسسة العسكرية، والميليشيات المدججة بالسلاح، والمسؤولين، والنقابات المتحالفة، وبالتأكيد عبر وسائل الإعلام المدبلجة لصالح الجيش، والعديد من القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية والصحف المحلية التابعة لهم .

٢ – **بروز المقاومات المسلحة** : حيث برز على الساحة السودانية قوى متعددة تسيطر على أجزاء كبيرة من أراضي السودان، فقد قاومت الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال النظام القديم بقيادة عبد العزيز الحلو في جبال النوبة والنيل الأزرق ، وفي منطقة دارفور برزت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور الشيء نفسه ، حيث لم تدخل هاتان المجموعتان في مفاوضات سلام مع الحكومة ، وبرز ثلاث مجموعات متمردة أخرى، وهي فصيل ميني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة وجناح الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك آجار، كما وقعوا على إعلان الحرية والتغيير، وأعلنوا أنهم ينتظرون تشكيل حكومة انتقالية يمكنهم من خلالها إجراء المزيد من محادثات السلام. وقد طالبت حركة تحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان بدولة علمانية ، ولن تلقي أسلحتها إلا بعد أن تحصل المناطق الجنوبية على قدر كبير من الحكم الذاتي . [٣]

---

(١) رسلان هاني ، جنوب السودان وحق تقرير المصير المسار والتداعيات ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، مصر ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠١ ٩ ، ص٢٤٠ .

(٢) اسعد كاظم شبيب ، تحديات المرحلة الانتقالية في السودان ، (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠١٩) ، ص١٣ .

(٣) محمد السعيد ، الثوار ام العسكر ... من يقطف الثمرة الاخيرة للثورة السودانية ؟ ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ١٤ ايار ، ٢٠١٩) ، ص١٣ .

٣ – **الفئات السكانية المهمشة :** تشكل الفئات السكانية المهمشة تحدياً ثالثاً. وتتألف هذه الجماعات من ملايين المشردين الذين فروا من المناطق الفقيرة اقتصاديا في المحيط ليغتنموا فرصهم داخل وحول العاصمة الخرطوم ، وهؤلاء لديهم مطالب لا تتداخل مع مطالب المتظاهرين، ويمكن أن تشكل معارضة جديدة قوية إذا لم تستجب الحكومة الانتقالية لمطالبهم . [١]

٤ – **أثار حرب دارفور** : إن الدور الجاني الذي لعبه قادة المجلس العسكري الانتقالي، ولا سيما الرئيس عبد الفتاح البرهان ونائب الرئيس محمد حمدان دغالو (المعروف باسم حميتي)، في حرب دارفور يشكل تحديا رابعًا ، وفي الوقت نفسه حقق الزعيمان العسكريان حسن النية من خلال العمل بناءً على مطالب المتظاهرين بعزل عمر البشير ، وبالتالي فهي عوامل مهمة وحاسمة في عملية الانتقال، وقد أدى ذلك إلى تحسين صورتهم ، ومع ذلك فإن الافتقار إلى المرونة من جانب "الحرس القديم"، بما في ذلك قوات الدعم السريع، وهي الميليشيات الحكومية الرئيسية في السودان بقيادة هيميتي، يمكن أن يظل خطرًا خلال الفترة الانتقالية.

٥ – **التدخلات الأقليمية و الدولية** : التحدي الخامس هو على المستوى الإقليمي والدولي، إن موقف مصر ودول الخليج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالحكام الجدد من جهة، وقطر وتركيا من ناحية أخرى، سيؤثر بالتأكيد على مستقبل السودان على الصعيد الدولي، يعتمد الكثير على ردود الفعل لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك روسيا والصين، الذين يدعون الى عملية انتقال السلطة في السودان بالطرق السلمية . [٢]

لقد برز دور المؤسسة العسكرية في السودان في أغلب الحياة السياسية منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، وقد شكلت المؤسسة العسكرية أغلب مفاصل الحكم في السودان من خلال الانقلابات العسكرية على الحكم، حيث لم تشهد السودان منذ حكم ٧٠ سنة حكماً مدنياً إلا سنوات قليلة ، حيث برز الحكم المدني في ثلاث مراحل وكانت البداية عام ١٩٥٦ عندما استقلت السودان، حيث برزت الحكومة المدنية بقيادة مجلس السيادة بقيادة عبد الفتاح محمد المغربي، وقد فشل مجلس السيادة بعد الاستقلال في الاتفاق على وضع نظام الحكم والدستور واستمر الخلاف حتى عام ١٩٥٨، وجاءت مرحلة الحكم المدني الثاني

---

(١) سيد محمد السر ، ما اطاح بحلم " سلة الخبز " السودانية ، (صحيفة سفير العرب ، السودان ، ١٤ حزيران ، ٢٠١٩) ، ص١١ .

(٢) نور علوان ، السودان بلد الثروات الهائلة والمهدورة ، (صحيفة نون بوست ، مصر ، ٢٨ اب ، ٢٠١٩) ، ص١٩.

في عام ١٩٦٤، حيث عادت الحياة الحزبية للمرة الثانية إلى السودان في عهد سر الخدم الخليفة زعيم حزب الأمة ، أما الحكم المدني الثالث فكان في عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩ برئاسة الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، والصادق المهدي رئيس مجلس الوزراء، وحسن الترابي زعيم حزب الجبهة الإسلامية القومية البرلمان . [١]

إذ ساهمت القدرات العسكرية السودانية وقوة الجيش إلى سهولة التدخل في الحياة السياسة، وشكلت المؤسسة العسكرية ابرز المؤسسات صانعة القرار في السودان ،واعطت حالة من عدم الاستقرار الصفة اللازمة لتكون الانقلابات العسكرية لشكل الحكومات العسكرية في السودان، والحكومات المدنية هي الاستثناء .

فضلاً عن هشاشة النظام السياسي في السوداني الذي كان يدار من قبل إدارة انجليزية ، وقد بدا مسلسل الانقلابات مع بداية تشكيل أول حكومة ديمقراطية منتخبة في عام ١٩٥٦، وبرزت أول محاولة انقلابية في تاريخ السودان في عام ١٩٥٧، وكان هذا الانقلاب من خلال مجموعة من ضباط الجيش والطلاب الحربيين بقيادة إسماعيل كبيدة، ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية بعد الاستقلال برئاسة الزعيم السوداني إسماعيل الأزهري، ولكن المحاولة أحبطت في آخر مراحلها و من خلال تاريخ المؤسسة العسكرية للسودان يمكن تلخيص الانقلابات العسكرية التي غيرت الحكم وأطاحت بالنظام السياسي السوداني من ١٩٥٨ ولغاية ٢٠١٩ موضحة كما يلي : [٢]

أولا: انقلاب عام ١٩٥٨ : ويعد أول انقلاب عسكري شهدته السودان عام ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود ضد حكومة ائتلاف ديمقراطية بين مجموعة من الأحزاب السودانية وهي حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي يرأسها مجلس السيادة المكون من الزعيم اسماعسل الأزهري ورئاسة الوزارة الاميرلاي عبد الله خليل.

ثانيا: انقلاب عام ١٩٦٩ : كان الانقلاب بقيادة العقيد جعفر نميري ضد حكومة الرئيس الأزهري ، وكان الانقلاب مؤشرا على نهاية الحقبة الديمقراطية الثانية في السودان، وشهد بداية حكم النميري لمدة ١٦ عاما، وقد مارست حكومة النميري برنامجاً قومياً ويسارياً عربياً راديكالياً، وجلب البرامج ذو الطابع

(١) احمد علي اوغلو ، الجيش والمنظومة السياسية اثناء وبعد الانتقال السياسي : حالة السودان والجزائر ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٦ شباط ، ٢٠١٩) ، ص ١٢ .
(٢) صهيب قلالوة ، ٤ انقلابات و ٦ محولات فاشلة ... السودان في ٦٢ عاما ، (وكالة الاناضول ، تركيا ، ١١ نيسان ، ٢٠١٩) ، ص٤ .

الاشتراكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقيام بتأميم واسع النطاق للملكية الخاصة. والتي استمرت ١٤ عامًا في سعيه لتحقيق السلام .

ثالثا: انقلاب عام ١٩٧١ : هذا الانقلاب لم يدم طويلا، وكان بقيادة الرائد هاشم العطا ضد حكومة الرئيس جعفر النميري. حيثوقع الانقلاب في ١٩ تموز ١٩٧١، لكنه فشل في حشد الدعم سواء محليا أو دوليا ، استطاع الموالون للنميري قيادة انقلابًا مضادًا وأطاحوا بحكومة عطا.

رابعا: انقلاب عام ١٩٧٧ : وهي محاولة انقلاب في منطقة جوبا السودانية عام ١٩٧٧ حيث قام به قاده ١٢ من أفراد القوات الجوية الذين كانوا سابقًا أعضاء في أنانيا، [*] كانت محاولة الانقلاب فاشلة من قبل المجموعة للاستيلاء على المطار، حيث تم القبض على القيادات التي نفذت الانقلاب المكونة من أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، وقد حاولت هذه المجموعة اقتحام سجن جوبا للإفراج عن قيادة الجماعة المعتقلين. إلا انه تم إطلاق النار عليهم أثناء نقل الركاب إلى مطار جوبا .

خامسا: انقلاب عام ١٩٨٥ : كان انقلابا عسكريا وقع بتاريخ ٦ نيسان عام ١٩٨٥ وقام بالانقلاب مجموعة من الضباط العسكريين بقيادة وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الرحمن سوار الذهب ضد حكومة الرئيس جعفر النميري . [١]

سادسا: انقلاب عام ١٩٨٩ : حدث هذا الانقلاب في ٣٠ حزيران عام ١٩٨٩ ضد حكومة رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا صادق المهدي والرئيس أحمد الميرغني. قاد الانقلاب الضابط العسكري عمر البشير الذي تولى السلطة في أعقابه واستمر في حكم البلاد لمدة ٣٠ سنة حتى الإطاحة به في عام ٢٠١٩ ، وقد قام البشير باستبدال الضباط العسكريين، وقد ولى البشير نفسه رئيسا للدولة ورئيس للحكومة، ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وتم تخفيض المجلس العسكري من ١٥ ضابطاً عسكريًا إلى ١٢ ضابطًا في عام ١٩٩١ . [٢]

سابعا : انقلاب عام ٢٠١٩ : وقع الانقلاب السوداني لعام ٢٠١٩ عشية ١١ نيسان ٢٠١٩، عندما تم عزل الرئيس السوداني عمر البشير من السلطة من قبل الجيش السوداني بعد أن طالبت الاحتجاجات

(*) الانانيا هي حركة تمرد سودانية تم تأسيسها خلال الحرب الاهلية السودانية الاولى في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٢ ، ومن اهم قادتها هم أميليو تافانق و جوزيف لاقو .

(١) سماح عبد الحميد ، ما بين فشل بعضها ونجاح الاخر ... ١٠ انقلابات عسكرية تسطر تاريخ السودان ، (صحيفة اليوم السابع ، مصر ، ٢٣ تشرين الثاني ، ٢٠١٢) ، ص ٧ .

(٢) صهيب قلالوة ، ٤ انقلابات و ٦ محولات فاشلة ... السودان في ٦٢ عاما ، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

الشعبية برحيله في ذلك الوقت أطاح الجيش بقيادة أحمد عوض بن عوف بالحكومة والهيئة التشريعية الوطنية وأعلن حالة الطوارئ في البلاد لمدة ٣ أشهر، تليها فترة انتقالية لمدة عامين قبل التوصل إلى اتفاق في وقت لاحق .

ثامنا : انقلاب عام ٢٠٢١ : حيث أقدم الجيش السوداني في خطوة متوقعة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، على حل مؤسسات الحكم الانتقالي وإنهاء الشراكة مع قوى الحرية والتغيير، وهو ما يثير المخاوف بخصوص مستقبل الإصلاح السياسي في البلاد. وجاءت هذه الخطوة بعد أسابيع فقط من محاولة انقلابية فاشلة للاستيلاء على السلطة من قبل الموالين لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ووسط تحذيرات متكررة من أن التوترات بين القادة المدنيين والعسكريين في السودان وصلت إلى حافة الانهيار. ولعل ذلك كله يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الانتقال السياسي في السودان وسط بيئة إقليمية بالغة التعقيد والتشابك ، وانتهى الامر بهذا الانقلاب الى قيام حرب اهلية عام ٢٠٢٣ بين حميدتي الذي يسيطر على جزء كبير من العاصمة ، وبين الجيش النظامي الذي يتمركز في عدد من القواعد والأحياء في منطقة أم درمان .

المطلب الثاني / آثار تدخل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في السودان

لقد شكل تدخل المؤسسة العسكرية السودانية في الحياة السياسية تداعيات على البلاد منها : [١]

اولا / التداعيات الاقتصادية والأمنية : من المحتمل أن تكون هناك عواقب وخيمة لتدخل الجيش ، لقد تم رفع اسم السودان مؤخراً من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، ووعدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي للحكومة الانتقالية، كما أن صندوق النقد الدولي وحكومة حمدوك اتفقا على تسوية لتخفيف الديون بقيمة ٥٠ مليار دولار، كل ذلك تم تعريضه للخطر بعد القرارات الاستثنائية وفض الشراكة مع قوى الحرية والتغيير ، ثمة مخاوف من أن يسقط السودان اليوم في حالة من الفوضى، إذا ما تمت تعبئة الجماهير وتصاعدت حدة الاحتجاجات الشعبية في الشارع السوداني.

منذ عام ٢٠١٩، كانت التدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لإنعاش الاقتصاد المنهك في البلاد لا تحظى بشعبية كبيرة بين بعض قطاعات واسعة من السكان. وعليه، فإن المعنويات على الأرض منقسمة

(١) حمدي عبد الرحمن حسن ، ٩ أشهر من الصراع في السودان ولا يزال الأمل ضئيلا للغاية ، (مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر ، ١٣ اذار ، ٢٠٢٤) ، ص٣ .

لأن بعض الناس الذين يعانون من المصاعب المتزايدة بسبب الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي يفضل وإسقاط حكومة حمدوك. في نهاية سبتمبر، أجرى البنك الدولي أول زيارة له إلى السودان منذ ما يقرب من ٤٠ عاماً عندما انخرط رئيسه ديفيد مالباس في محادثات مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ووزير المالية جبريل إبراهيم. ومع ذلك، فإن تجميد المساعدات الخارجية بعد استيلاء الجيش على السلطة سوف يكون له تداعيات كبرى على الاقتصاد، وربما تشهد السودان "ثورة بطون" أخرى .

ثانيا / إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية : قد يكون للأحداث في السودان تداعيات جيواستراتيجية على مستوى الإقليم وما وراءه. إذ من المرجح أن تغير القيادة العسكرية في الخرطوم الديناميكيات السياسية الجارية بين السودان ومصر وإثيوبيا في الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي. ثمة قلق أثيوبي كذلك من إمكانية أن يقوم السودان أيضاً بدور أكثر نشاطاً في الصراع الإثيوبي من خلال الانحياز العلني إلى قوات التيغراي. [١]

ثالثا / مستقبل العلاقة مع إسرائيل : كيف يمكن أن يؤثر استيلاء الجيش على السلطة في السودان على التطبيع مع إسرائيل؟ ربما يحاجج البعض بالقول إنه إذا كان هدف الجيش السوداني عند توقيع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل هو التخلص من العقوبات الأمريكية، فمن المرجح أن تؤدي قرارات الجيش الأخيرة إلى عودة هذه العقوبات وتأجيل الاتفاقية مع إسرائيل أو التخلي عنها تماماً. لقد كانت أبرز الخلافات الأيديولوجية بين المكون المدني والمكون العسكري في سلطات الحكم الانتقالي في السودان تتمثل في التطبيع مع إسرائيل، وأن تصبح السودان جزءاً من الاتفاقات الإبراهيمية بوساطة الولايات المتحدة، ومن ثم إلغاء قانون عام ١٩٥٨ الذي يحظر أي علاقات دبلوماسية مع تل أبيب وعلى الرغم من أن عملية التطبيع كانت بطيئة بسبب الخلافات المزمنة التي أُبتليت بها القيادة السودانية، إلا أن عملية التطبيع شهدت تقدماً ملحوظاً خلال العام الماضي، بما في ذلك زيارة إلى السودان من قبل وزير المخابرات السابق إيلي كوهين، وزيارة وفد أمني سوداني رفيع المستوى إلى إسرائيل . [٢]

رابعا / قيام حرب اهلية : في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، انقسم السودان قسمين، يسيطر حميدتي على جزء كبير من العاصمة، بينما ينحصر الجيش النظامي في عدد من القواعد والأحياء في أم درمان، كما

(١) حمدي عبد الرحمن حسن ، ٩ أشهر من الصراع في السودان ولا يزال الأمل ضئيلا للغاية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ .

يسيطر رجال حميدتي أيضا على غرب دارفور وجزء من كردفان، وفي كل مكان في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، يتم الإبلاغ عن انتهاكات خطيرة للغاية لحقوق الإنسان، ترتكب إما بشكل مباشر من قبل رجال حميدتي، أو من قبل المليشيات العربية المحلية المرتبطة بقوات الدعم السريع من خلال الأسرة أو القبيلة ، أما الجيش بقيادة الفريق البرهان فانتقل إلى بورتسودان، وهو يسيطر على شرق البلاد وشمالها . (١)

خامسا / انتهاكات لحقوق الانسان : منذ ربيع ٢٠٢٣ ، ومع اندلاع الصراع على السلطة في السودان ، بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع فر نحو ١.٨ مليون شخص الى دول الجوار ، و وفقا لأرقام اممية ينتمي ثلث هؤلاء لإقليم دارفور غربي البلاد .كما وقعت عمليات قتل على يد قوات الدعم السريع لمدنيين في بلدة مورني وأردمتا، حيث دفن ما لا يقل عن ٨٧ مدنيا في مقبرة جماعية ، بالإضافة الى اعتماد قوات الدعم السريع استراتيجية عسكرية تتمثل في استخدام الدروع البشرية، مستشهدا بشهادات الضحايا المعنيين ، وأسفرت الحرب، التي اندلعت في ١٥ أبريل، عن مقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم ما بين ١٠ و١٥ ألف شخص في مدينة واحدة في دارفور، وفقا لخبراء الأمم المتحدة . (٢)

لقد شكل غياب الممارسات الديمقراطية التي تتمثل في غياب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانقطاع المشاركة السياسية وغياب تداول السلطة الأسباب الرئيسة في قيام الانقلابات العسكرية في السودان، وقد بلغت نسبة الحكم الديمقراطي المدني ٢٣% والحكم العسكري تجاوزت ٧٣% منذ استقلال السودان وحتى العام ٢٠٢١ ، ولم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على تدخلها في الحياة السياسية في السودان بل أن اغلب الأنظمة السياسية في العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا حيث تدار اغلب أنظمتها عن طريق المؤسسة العسكرية، لذلك مارس الدور السياسي للجيش في البلدان النامية نفوذاً سياسياً كبيراً في دول ما بعد الاستعمار وذلك لسببين رئيسين هما : (٣)

اولاً : أن المؤسسة العسكرية تؤدي وظائف واسعة النطاق في الدولة .

ثانيًا : قدرة المؤسسة العسكرية على امتلاك الميزات التنظيمية الفريدة.

---

(١) صحيفة الحرة ، الحرب في السودان.. أزمة إنسانية وسط انتهاكات واسعة ، (واشنطن ، ٢٤ شباط ، ٢٠٢٤) ، ص٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(٣) محمد صلاح حسين ، ثورة السودان ... هل اثمر الربيع اخيراً ؟ ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٤ اب ، ٢٠١٩) ، ص١٩ .

لذلك فإن المسؤولية الأساسية للجيش هي حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها، وصياغة وتنفيذ سياسة الأمن القومي، وكذلك ارتباط المؤسسة العسكرية بمراقبة واحتواء الطموحات السياسية والصراعات على السلطة التي كانت متأصلة في البداية في الوظيفة المباشرة للوضع الاستعماري، وبعد ذلك عندما بدأت الخصومات الإقليمية أو العرقية أو الطبقية في كسر التصورات المتفائلة الأولى عن الوحدة الوطنية والتجانس ، بالرغم انه ومنذ البداية كان شكل النظام السياسي القائم في السودان مبني على أساس ديمقراطي من خلال مؤسسات منتخبة، ألا أن لتجربة لم تستمر أكثر من عامين فقط لتبدأ مرحلة سطوة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية عام ١٩٥٨ ، وقد استمرت القبضة العسكرية لمدة ست سنوات لتبدأ مرحلة حكم السودان بوساطة حكومة مدنية انتقالية لتمهيد الطريق نحو إجراء انتخابات عام ١٩٦٥ والتي أفرزت عددًا من الحكومات الائتلافية بين ابرز حزبين في السودان وهما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي اللذين مثلا الحياة الديمقراطية في السودان .

الخاتمة

شكلت المؤسسة العسكرية في السودان واحدة من ابرز المؤسسات التي ساهمت في ترسيخ مفاصل الأمن والاستقرار، والحفاظ على مكانة الدولة وتعزيز وجودها في ظل الظروف السياسية غير المستقرة التي عاشتها وتعيشها السودان، وقد شهدت السودان ١٧ انقلاب عسكري نجح منها أربعة انقلابات وفشل ١٣ انقلاب، مما يدلل ذلك على حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان، وقد كان أخر انقلاب في ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١ ، ويمكن القول انه في نطاق الحروب الأهلية فقد شهدت السودان ثلاث حروب أهلية وهي الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥- ١٩٧٢) والحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣ - ٢٠٠٥) والحرب الأهلية في جنوب السودان (٢٠١٣- ٢٠٢٠) وقد ترتب على هذه الحروب كثير من الاثار الاقتصادية حيث ادت الى تراجع الاقتصاد السوداني، فضلاً عن الانخفاض الحاد في حجم الإنتاج الوطني، وارتفاع وزيادة في معدلات التضخم وارتفاع كبير في معدلات البطالة، اما من الناحية الصحية فقد ارتفعت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ١١٦ طفلاً لكل ألف وانتشار الأوبئة القاتلة مثل الحصبة وشلل الأطفال والسل بالإضافة الى نقص مياه الشرب .

وبناءً على ذلك شهدت السودان كثيراً من الإشكاليات في إيجاد دستور ينظم الحياة السياسية والعامة، حيث شهدت صراعاً سياسياً حول الدستور ، فقد ساهمت القدرات العسكرية وقوة الجيش في سهولة التدخل في الحياة السياسة، بالإضافة الى هشاشة النظام السياسي في السوداني، مما ساهم في قيام مسلسل الانقلابات منذ بداية تشكيل أول حكومة ديمقراطية منتخبه في عام ١٩٥٦ ، وخلاصة القول شكل غياب الممارسات الديمقراطية التي تتمثل في غياب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانقطاع المشاركة السياسية وغياب تداول انتقال السلطة الأسباب الرئيسة في قيام الانقلابات العسكرية في السودان، فكان على القيادة السودانية ضرورة إبعاد الجيش عن العملية السياسية العامة وذلك لضمان استمرارية الممارسات الديمقراطية في السودان .

النتائج

وبناءً على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أكدت الدراسة وجود دور رئيس للمؤسسة العسكرية في الأنظمة العربية من خلال التدخل في الحياة السياسية وإحداث تغيرات مستمرة في الأنظمة السياسية.

٢ بينت الدراسة ان اغلب الأنظمة السياسية تغيب فيها مظاهر القيم الديمقراطية التي تستند على المشاركة السياسية والانتقال السلمي لتداول السلطة بسبب طغيان المؤسسة العسكرية على الحياة المدنية السياسية.

٣- بينت الدراسة ان ثورات الربيع العربي أظهرت هشاشة الأنظمة العربية ويعزى ذلك الى اعتماد النظام السياسي على قلة عسكرية وليس على أساس وجود مؤسسات راسخة تعزز مفهوم الدولة العميقة.

٤- أبرزت الدراسة ان الانقلابات التي شهدتها السودان مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، وقدرة المؤسسة العسكرية في تغيير النظام السياسي وهذا دليل على استناد قوة الدولة السودانية على المؤسسة العسكرية.

٥- أثبتت الدراسة ان للحروب الأهلية التي شهدتها السودان شكلت اثاراً اقتصادية أدت الى تراجع الاقتصاد السوداني وانخفاض حاد في حجم الإنتاج الوطني وارتفاع وزيادة في معدلات التضخم، وتراجع المستوى الصحي وارتفاع معدلات الوفيات.

٧- أثبتت الدراسات ان اغلب الأنظمة السياسية العربية يكون رئيس الدولة هو القائد العام للقوات المسلحة بموجب الدساتير العربية مما يساهم ذلك في تفعيل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

التوصيات

وبناءً على النتائج السابقة فقد توصلت الدراسة الى التوصيات التالية :

١- على الدول العربية ترسيخ معايير القيم الديمقراطية من خلال الانتقال السلمي للسلطة.

٢- ضرورة تفعيل الحياة الديمقراطية ، وتجنيب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لاستدامة الحياة السياسية.

٣- ضرورة قيام النظام السياسي السوداني في تفعيل دور الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في ادارة الحياة السياسية بدلا من المؤسسات العسكرية للتخلص من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية التي اجتاحت السودان منذ استقلالها .

٤- على النظام السياسي السوداني ابعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية وتفعيل الممارسات الديمقراطية من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية لتحقيق الاستقرار والانتقال الى مرحلة التطور والازدهار وتعزيز عجلة التنمية الاقتصادية .

المصادر

- القرآن الكريم .
- شادية فتحي ابراهيم ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / العدد ٤ ، ٢٠٠٦ .
- Leman basak Ari, civil-military relations in turkey, (USA, an applied research project, submitted to the department of political science, Texas state university, 2007), p 16
- Elisa Ada Giunchi, The Political and economic Role of the Pakistani Military, (Italy Italian institute for international political Studies, Analysis No 269, July 2014), p8.
- Rozetta Meijer, The role of the Military in Political Transitions Egypt a case Study. Master Thesis political science: Conflict and Cooperation,(Holland Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014), p15.
- ابراهيم الحيدري ، الحكم الملكي في العراق – محاولة لبناء دولة حديثة ، صحيفة ايلاف الالكترونية ، لندن ، ٨ اب ، ٢٠١١.
- احمد عدنان كاظم ، اثر التحولات العالمية في الدور السياسي العسكري في العالم الثالث ، مكتب الهاشمي للنشر والتوزيع الكتب الجامعية ، العراق ، ٢٠١٧.
- احمد علي اوغلو ، الجيش والمنظومة السياسية اثناء وبعد الانتقال السياسي : حالة السودان والجزائر ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٦ شباط ، ٢٠١٩.
- اسعد كاظم شبيب ، تحديات المرحلة الانتقالية في السودان ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠١٩.
- الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ .
- اميرة ابو الفتوح ، انقلابات عسكرية بنكهة ثورية ، صحيفة عربي ٢١ ، مصر ، ٢٥ تموز ٢٠١٩ .

- بابلا لاشاد محمد صالح دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة ١٩٨٠-٢٠١٢)، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السيلمانية، ٢٠١٢ .
- جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- حسين عبد العزيز ، التطورات السياسية في السودان المعاصر ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٣١ تموز ، ٢٠١١.
- حمدي عبد الرحمن حسن ، ٩ أشهر من الصراع في السودان ولا يزال الأمل ضئيلا للغاية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، ١٣ آذار ، ٢٠٢٤.
- رسلان هاني ، جنوب السودان وحق تقرير المصير المسار والتداعيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، مصر ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠١ .
- سعيد العبادي ، عسكرة الشرق الأوسط ماذا بعد ؟ ، (صحيفة نون بوست ، مصر ، ١٢ ايار ، ٢٠١٤.
- سماح عبد الحميد ، ما بين فشل بعضها ونجاح الآخر ١٠ انقلابات عسكرية تسطر تاريخ السودان ، صحيفة اليوم السابع ، مصر ، ٢٣ تشرين الثاني ، ٢٠١٢ .
- السيد رمضان ، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال القوات المسلحة والامن ، مصر : مكتبة الجامعي الحديث ، ١٩٨٤ .
- سيد محمد السر ، ما اطاح بحلم " سلة الخبز " السودانية ، صحيفة سفير العرب ، السودان ، ١٤ حزيران ، ٢٠١٩ .
- صحيفة الحرة ، الحرب في السودان.. أزمة إنسانية وسط انتهاكات واسعة ، واشنطن ، ٢٤ شباط ، ٢٠٢٤ .
- صهيب قلالوة ، ٤ انقلابات و ٦ محولات فاشلة ... السودان في ٦٢ عاما ، وكالة الاناضول ، تركيا ، ١١ نيسان ، ٢٠١٩.
- عبد الرحمن مظهر الهنوش ، عسكر سوريا .... غواية الانقلابات وجنون العظمة ، (صحيفة القدس العربي ، لندن، ٢٣ كانون الأول ، ٢٠١٩ .

- عبد الرحمن مظهر الهنوش ، عسكر سوريا .... غواية الانقلابات وجنون العظمة ، (صحيفة القدس العربي ، لندن، ٢٣ كانون الأول ، ٢٠١٩ .

- عزمي بشارة ، الجيش والسياسة : اشكالية عربية ، صحيفة المدن الالكترونية ، لبنان ، ٢ تشرين الأول ، ٢٠١٦ .
- لؤي المدهون ، الربيع العربي واعداؤه ... رؤية المانية ، صحيفة العربي الجديد ، قطر ، ١٠ تموز ، ٢٠١٦ .
- محمد السعيد ، الثوار ام العسكر ... من يقطف الثمرة الاخيرة للثورة السودانية ؟ ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، ١٤ ايار ، ٢٠١٩ .
- محمد صلاح حسين ، ثورة السودان هل اثمر الربيع اخيراً ؟ ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٤ اب ، ٢٠١٩ .
- محمد عبد الرحمن ، الصومال بعد انقلاب سياد بري وفارح عيديد ١٩٦٩ و ١٩٩١ ، صحيفة راي اليوم ، لندن ،٢٦ اب ، ٢٠١٨.
- منصور الهزايمة ، انقلاب عربي جديد ، سرايا للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٤، نيسان ، ٢٠١٩ ، للمزيد من التفصيل ، انظر : https://www.sarayanews.com/writer/ .
- نبيل خليل ، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة ، دار الفارابي ، لبنان ، ٢٠٠٨.
- نور علوان ، السودان بلد الثروات الهائلة والمهدورة ، صحيفة نون بوست ، مصر ، ، ٢٨ آب ، ٢٠١٩.
- هاني حبيب ، المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي : دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها ، فلسطين : مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، مجلة تسامح ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٢ .